

Distr.: General
16 January 2001
Arabic
Original: French

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال (غواتيمالا)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

- البند ١١٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)
البند ١٢٤ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)
البند ١٢٥ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)
البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط
(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

أساس الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ التي ستوافق عليها الجمعية العامة في الدورة الحالية.

٣ - وفيما يتعلق بحرية التصرف المتروكة لمديري البرامج، تؤيد المجموعة الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٦ من تقريرها وتتطلع إلى التوضيحات التي طلبتها. ومن رأيها أن إعطاء المزيد من حرية التصرف للمعينين لا يعني بالضرورة زيادة الفعالية ما لم يوضع نظام صارم للمساءلة والرقابة.

٤ - وأخيراً، مع أخذ العلاقة المتبادلة بين المخصصات والنواتج في الاعتبار، من الضروري رصد الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنفيذ الفعال لمجموع البرامج والأنشطة المقررة.

٥ - السيد بابار (باكستان): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلت به نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأضاف أن الإصلاحات التي اقترحتها الأمين العام عام ١٩٩٧ ولو أنها لاقت ترحيباً، لا تحظى بعض عناصرها التي تنطوي على خطر المساس بالطابع الدولي للمنظمة بتوافق آراء الدول الأعضاء. ومن بينها الميزنة على أساس النتائج. فالتعريف والمنهجية غير واضحين، ويبدو أن المفهوم يلائم احتياجات الشركات المتعددة الجنسيات التي مرر وجودها الربح، أكثر مما يلائم منظمة متعددة الأطراف تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية حساسة وقضايا معقدة تعتمد على توافق الآراء. وفيما يتعلق بالتعريف، استطرد قائلاً إنه إذا لم يتم إحراز النتائج المتوخاة، سيتعين تخفيض الموارد. وإذا كانت الميزنة على أساس النتائج لا تنعكس على حجم الموارد أو ملاك الموظفين، كما أعلن الأمين العام في تقريره (A/54/456، الفقرة ٤٣) يمكننا أن نتساءل عن جدوى استبدال صيغة اختبرت بنجاح بنهج معيب للغاية. وما ذكر من أن "الالتزام بالنتائج في إطار الميزنة على أساس النتائج

البند ١١٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/54/287 و Add.1، A/55/543 و Add.1-5)

١ - السيد حسن (نيجيريا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إنه يرى أن نهج الميزنة على أساس النتائج، بما يضيفه من أهمية على المعايير الكمية، ينبغي أن يتكيف تبعاً للاحتياجات والأهداف الخاصة بالمنظمة، ويعتقد مثل اللجنة الاستشارية (A/55/543، الفقرة ١١) أنه ينبغي تحسين تحديد الأهداف والإنجازات المتوقعة والمبادئ التوجيهية المصاحبة. وتلاحظ مجموعة الـ ٧٧ أن "الإنجازات المتوقعة" و "النتائج" أو "مؤشرات الأداء" لا تبرر في حد ذاتها، رغم أهميتها، الموارد اللازمة لإنجاز البرامج، خاصة عندما تنجم البرامج عن قرارات سياسية من جانب الدول الأعضاء أو تقتضي إنجازات يصعب بل يستحيل، تحديد كمها.

٢ - وتشدد مجموعة الـ ٧٧ والصين على أن الميزانية هي الأداة المستخدمة لكفالة تنفيذ البرامج موضع الموافقة الجماعية من الدول الأعضاء، وفقاً للنظم والقواعد المنظمة لتخطيط البرامج، وجوانب الميزانية المتعلقة بتخطيط البرامج وميزنتها ورصدها وتقييمها، والمبادئ التوجيهية ذات الصلة التي وضعتها الجمعية العامة. وترى المجموعة أنه لا ينبغي النظر إلى الميزنة على أساس النتائج على أنها وسيلة لتخفيض الموارد البشرية أو المالية للمنظمة، وهو رأي تشاركه اللجنة الاستشارية (A/55/543، الفقرتان ٢٧ و ٢٨)، وعدد من الدول الأعضاء من بينها بلدان متقدمة النمو. ولا يمكن أن يسري أي تغيير لمنهجية الميزنة قبل أن تُعطي الجمعية العامة موافقتها، أو أن يؤدي إلى أي تعديل لعملية تخطيط البرامج وميزنتها ورصدها وتقييمها أو للنظام المالي. ويجب أن توضع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ على

٧ - وإذ أشار المتكلم إلى أن اللجنة الاستشارية تنتظر من الأمين العام توضيحات للطريقة التي استخدمها في الإذن بنقل الاعتمادات بين أبواب الميزانية، أعرب عن رغبته في معرفة كيف يمكن أن تؤدي زيادة حرية تصرف مديري البرامج إلى زيادة الفعالية في المنظمة، خاصة إذا لم ينفذ في الوقت ذاته التزام مسائلة المعينين.

٨ - ومضى قائلاً إن نظام تخطيط البرامج وميزنتها ورصدها وتقييمها قد استحدث مؤخرًا في محاولة لتحقيق الكفاءة وعدلت من أجل الغرض نفسه طريقة عرض الخطة المتوسطة الأجل: فالنظام المعمول به حاليًا يتوافق مع الأحكام المطلوبة للإعداد الملائم للميزانية ورصد وتقييم تنفيذها. وأن لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة، اللتين تقومان بدور هام في هذه العملية، مهياتان على أفضل وجه لتقييم تنفيذ البرامج وتحقيق الأهداف التي حددتها الدول الأعضاء. ومن غير الحكمة الاستعاضة بفضاظة عن نظام مالي وميزانوي مستقر، تولد عن التجربة ويمكن زيادة تحسينه، بنظام آخر يقوم على مجرد افتراضات ومفاهيم معيبة عرضة لأن تتكشف عدم ملاءمتها للأمم المتحدة.

٩ - السيد بارك هاي - يون (جمهورية كوريا): قال إنه يرى أن الميزنة على أساس البرامج، وهي الممارسة المتبعة حاليًا، ما زالت تمثل نقاط ضعف رغم التحسينات التي أدخلت عليها منذ الأخذ بها في عام ١٩٧٤. وهي إذ تقوم على أساس النواتج لا تتيح التحقق مما إذا كانت النواتج لا تزال ذات صلة أو مما إذا كانت فعالة. ويظل الربط بين الموارد والنتائج عقيمًا، حيث تهتم الدول الأعضاء في المقام الأول بالسيطرة على المخصصات، ويهتم مديرو البرامج بإنجاز النواتج. وهذه هي المآخذ، التي أوضحت في تقرير الأمين العام (A/54/456)، والتي من شأن الميزنة على أساس النتائج أن تتيح إزالتها مع إمكانية توزيع الموارد بشكل أفضل، إذ أن النتائج تقاس كميًا عن طريق المؤشرات

لا يعني بالضرورة أن الموارد المرصودة ستخضع تلقائيًا في حالة عدم تحقيق الأداء المتوقع“ بحاجة إلى توضيح دقيق، خاصة بالنسبة لآثار كلمة “تلقائيًا“. ويقاس على ذلك عبارة “الإنجازات المتوقعة“، وهي مفهوم أساسي على المستوى التنفيذي لجميع أنشطة المنظمة وتمثال، حسب ما ذكره الأمين العام “النتائج المتوقعة“، ولكن “النتائج“ يختلف. وتصر اللجنة الاستشارية عن حق على ضرورة التوضيح الدقيق للمصطلحات. وترى باكستان أنه ينبغي إزالة هذا الغموض من أجل إجراء تحليل أكثر تعمقًا.

٦ - ويمثل السعي إلى الربط بين الاعتمادات الموافق عليها في الميزانية وتحقيق الإنجازات المتوقعة ثلاثة عيوب نظرية ملحوظة. فأولًا، يستحيل القياس الكمي للإنجازات، عندما يتعلق الأمر مثلًا بالوقت اللازم لتوطيد السلام، ومكافحة الإرهاب أو الاحتلال الأجنبي، بل والقضاء على أسلحة الدمار الشامل. وثانيًا، فإن الإنجازات المتوقعة أو النواتج ترتبط دومًا بالمخصصات؛ والحال أننا نشهد ميلًا إلى وضع حد أقصى للموارد المرصودة لإنجاز الأنشطة مثلما يتبين من المحاولات المبذولة لفرض معدل النمو الصفري. والواقع أن عدم كفاية الموارد بالنسبة إلى الإنجازات المتوقعة ربما كان بحق السبب الأصلي للأداء السلبي، ومن ثم ينتهي البرنامج المعني إلى الإلغاء لأسباب لا تعفي من مسؤولية مدير البرنامج. وثالثًا، من الصعب للغاية قياس دور العوامل الخارجية بالنسبة لتحقيق نتائج الأنشطة: فمعظم البرامج المنفذة على الصعيد الوطني تتبع مدخلات وطنية، ومن الطبيعي أن تُقبل البلدان بنشاط على المشاركة في البرامج التي تلي أولوياتها هي. وينطوي نظام الميزنة على أساس النتائج على ما يؤدي إلى تحريفات خطيرة وزعزعة لعملية الميزنة بكاملها في الأمم المتحدة، وهي عملية كان أداؤها حتى الآن مرضيًا تمامًا.

في نظام تخطيط البرامج وميزنتها ورصدها وتقييمها، ستتمثل التدابير المقترحة بصفة خاصة في تحسين الآليات الموجودة واستخدامها بطريقة أكثر انتظاماً.

١٣ - ويرى الوفد الأمريكي، مثله مثل اللجنة الاستشارية (A/55/543، الفقرة ٢٤)، أن من الأساسي أن توفر نظم المعلومات البيانات اللازمة لإجراء تقييم سليم للنتائج. وأن رفض تطبيق مبادئ الميزنة على أساس النتائج سيحرم مديري البرامج من وسائل زيادة فعاليتهم ويحرم الدول الأعضاء من عناصر المعلومات التي لا يمكنها بدونها أن تصدر حكمها على الأنشطة والموارد عن دراية. ومع التحفظ على ملاحظات واستنتاجات اللجنة الاستشارية، يؤيد الوفد الأمريكي مقترحات الأمين العام، التي تمثل سبيلاً للمضي قدماً في الاتجاه الذي تنادي به بعض الدول الأعضاء منذ عدة سنوات.

١٤ - السيدة سيلوت (كوبا): قالت إنها توافق على البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويلاحظ الوفد الكوبي بأسف أن الدول الأعضاء لا تتوفر لديها دائماً المعلومات التي طلبتها المرة تلو المرة لمحاولة فهم طريقة الميزنة على أساس النتائج والدوافع المختلفة لمؤيدي تطبيقها في الأمم المتحدة. وهي تعتبر بصورة خاصة أن الإضافات المدخلة على الوثيقة A/54/456 يجب أن يجري تنقيحها من جانب الأمانة العامة في ضوء الخبرة المكتسبة قبل أن تقوم الجمعية العامة بالفصل نهائياً في هذه المسألة.

١٥ - وخلافاً لما تزعمه الأمانة، فإن اعتماد الميزنة على أساس النتائج لا يمكن تبريره بغياب آلية لتقييم فعالية المنظمة. فعملية التخطيط والميزنة الحالية تنطوي في الواقع على العناصر الجوهرية اللازمة لإجراء تقييم من هذا النوع. والمشكلة الأساسية التي ينبغي أن يُعكف عليها لزيادة الفعالية تتعلق بالموارد المخصصة لتنفيذ أنشطة المنظمة، التي تجري

الموضوعية. وتتطلب هذه المنهجية أن يقوم مديرو البرامج، المعنيون بالإنجازات المتوقعة، بالتدخل عند اللزوم لتوجيه الموارد بشكل أفضل، ضمن اضطلاعهم بمسؤولياتهم.

١٠ - وترى جمهورية كوريا أن مؤشرات الأداء وحرية التصرف الممنوحة لمديري البرامج سيتيحان استخدام الموارد بشكل أفضل وتحسين آليات الإدارة. وترى، مثلها مثل اللجنة الاستشارية، أنه لا ينبغي اعتبار الأخذ بإجراءات ميزانية جديدة بمثابة وسيلة لتخفيض الميزانية أو تحقيق وفورات (A/55/543، الفقرة ٢٧). ولأن هدف الميزنة على أساس النتائج هو تعزيز الإجراءات القائمة، فلا مجال في الوقت الحالي لتعديل النظام المالي أو نظام تخطيط البرامج وميزنتها ورصدها وتقييمها. ولكن من المهم تجهيز نظم المعلومات والمساءلة، وكذلك تنمية معارف وكفاءات الموظفين.

١١ - ومع التحفظ على الملاحظات، تؤيد الجمهورية الكورية تماماً التوصيات المقدمة من الأمين العام في تقريره (A/54/456)، وكذلك توصيات اللجنة الاستشارية التي تهدف إلى أن يضمن الأمين العام تقريره عن تنفيذ البرامج لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تقييماً للإنجازات الفعلية بالمقارنة بالإنجازات التي كانت متوقعة، باستخدام مؤشرات الأداء الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

١٢ - السيدة ماكلوغ (الولايات المتحدة الأمريكية): أيدت الملاحظات المتعلقة بنقاط الضعف في عملية الميزانية، التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٧ من تقريرها (A/55/543) وأعربت عن اعتقادها أن مقترحات الأمين العام بشأن تحديد الأهداف، والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الأداء من شأنها أن تسهم في إصلاح هذه المجالات مع الحفاظ على نقاط القوة في النظام الحالي. وحيث أن هذه المفاهيم متضمنة

سلطة الموازنة بين النفقات المتعلقة بالموظفين وغيرها من النفقات.

١٨ - وتتضمن المقترحات المقدمة نقطة ضعف أخرى وهي عدم دقة المعلومات المتعلقة بمراقبة التنفيذ والتقييم. فالتقييم لا يجب أن يقتصر على النتائج بل يجب أن يشمل أيضا استخدام بعض الموارد، كالموظفين، وتحقيق نواتج محددة تنطوي على منفعة خاصة للدول الأعضاء. وبالتالي فلا غنى عن تحديد عناصر عملية التقييم وارتباطها بمقدار الموارد المقررة لمختلف البرامج. ومن جهة أخرى، قد يكون من المفيد النظر مجددا في تنظيم عمل الأمانة لمعرفة ما إذا كان ربط مجموعة التقييم المركزية بمكتب آخر غير مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات يشكل في الواقع عقبة دون وضع النظام الجديد موضع التنفيذ.

١٩ - ومع أن الجمعية العامة أعلنت دون لبس أن تطبيق الميزنة على أساس النتائج لا يهدف إلى تقليص الموارد المخصصة للبرامج، فإن هذا الاحتمال غير مستبعد في الوثيقة A/54/546. ويؤسف الوفد الكوبي ألا يجد في تقرير الأمانة أو في تقرير اللجنة الاستشارية معلومات عن الروابط التي ستنشأ بين نتائج تنفيذ البرامج خلال الفترة المشمولة بالميزانية ومقدار الموارد المتوقعة لفترة الميزانية القادمة.

٢٠ - السيد النكري (الجمهورية العربية السورية): قال إن زيادة تفويض السلطات لمديري البرامج المتوخى في إطار الميزنة على أساس النتائج يجب أن تتوافق مع زيادة المساءلة للمعنيين. ويشير الوفد السوري إلى أنه لا يجب أن يتمكن هؤلاء من التدرع بعوامل خارجية لإلقاء عبء المسؤولية عن النتائج السيئة على غيرهم وعلى الدول الأعضاء. ويحيط الوفد علما بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة (A/54/287)، ولا سيما التوصية ٥ التي تدعو الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن طريقة أخذ العوامل الخارجية في

محاولة تقليصها بطريقة اعتبارية منذ اعتماد القرار ٢١٤/٥٠. والوفد الكوبي، إذ يدرك أن الأمانة قررت أن تدخل بصورة تدريجية نهج الميزنة على أساس النتائج، لا سيما عن طريق تعديل القواعد التي تنظم تخطيط البرامج، يذكر بأنه عندما وافقت لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة على تنقيحات كتلك المتعلقة بإدخال الإنجازات المتوقعة في الخطة المتوسطة الأجل، فإن الأمر لم يكن يتعدى تحسين طريقة عرض وشفافية خطة ومشروع الميزانية. والأمين العام، بإعلانه في تقريره أنه لا شيء في النظام المطبق يمنع اعتماد النظام الجديد، يوحي بأن هذا النظام يمكن وضعه موضع التنفيذ بصرف النظر عن إرادة الجمعية العامة.

١٦ - إن بعض النوايا المعلنة فيما يتعلق بالأهداف ومستوى بيان وسائل وتعريف الإنجازات المتوقعة يثير قلق الوفد الكوبي. وهو يذكر بأن لجنة البرنامج والتنسيق عانت أثناء دراسة الخطة المتوسطة الأجل المقترحة، الكثير من الصعوبات في إصلاح بعض تجاوزات الأمانة، التي انعكست رغبتها في الخروج بمحصلة توفيقية في المعالجة الانتقائية، في بعض الحالات، لولايات مهمة جدا، وعدم وجود ترابط بين الأهداف، ومؤشرات الأداء والإنجازات المتوقعة، ووضع مؤشرات مصطنعة في بعض البرامج الفرعية غير ملائمة لها.

١٧ - يجب أن تتضمن الخطة المتوسطة الأجل، باعتبارها موجهها أساسيا للسياسة العامة للمنظمة، جميع العناصر اللازمة من المعلومات لتحديد أهدافها. ويجب أن توفر الميزانية البرنامجية بدورها أيضا للدول الأعضاء جميع المعلومات اللازمة لممارسة رقابة فعالة؛ فلا يجب بالتالي أن تكون مبسطة على نحو لا لزوم له. وفيما يتعلق بحرية التصرف التي ينبغي تركها لمديري البرامج، يطلب الوفد الكوبي إلى الأمانة أن تقدم معلومات عن الحالة الراهنة في إحدى وثائق الجلسات. وهو يرى أنه لا يجب أن يُحول مديرو البرامج

٢٤ - السيد الأطرش (الجمهورية العربية الليبية): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشار إلى أن موضوع الميزنة على أساس النتائج موضوع هام، ولكنه أيضا معقد وصعب، بدليل أنه حتى المؤيدين لاعتماده في المنظمات والمؤسسات التي لا تتوخى الربح يوصون عموما بتوخي الحذر وبمرحلة تدريب وتوجيه وتجريب. إن المشاريع التجارية والمنظمات التي لا تستهدف الربح لا تشكل عالمين منفصلين كلياً، ولكن يوجد بين هذين النوعين من التنظيمات اختلافات أساسية. ففي الأولى، يكون تحقيق الأرباح هو الذي يشكل معيار النجاح. وفي الأمم المتحدة، تهدف القرارات في نهاية المطاف إلى تحقيق الخدمات الممكنة لزيائنها الذين هم الدول الأعضاء، في حدود القدر المتاح لها من الموارد. ويقاس النجاح في إطار أنشطة التقييم الكمي والنوعي للبرامج وإسهامها في تحقيق الرفاهية لجماهير الدول الأعضاء. ولكن مفهوم الخدمات مفهوم مبهم من الصعب قياسه بنفس الدرجة من الدقة التي يُقاس بها الربح. ولذلك يصعب جداً، إن لم يكن مستحيلاً، قياس تأثير وفعالية أداء المنظمة بقدر ما يصعب كذلك إيجاد علاقة بين التكاليف والفائدة العائدة وإجراء قياس كمي لها. فيجب إذن إيجاد أفضل بديل ممكن للمقياس النقدي للنجاح في المشاريع الخاصة، لأننا يجب أن نكون قادرين على تحديد العلاقة بين النتائج المحققة والموارد المستخدمة، من جهة، وبين النتائج المحققة وأهداف ومقاصد الأمم المتحدة المدونة في ميثاقها، من جهة أخرى. هذه هي الزاوية التي يجب من خلالها تحليل شروط النجاح المحتمل للميزنة على أساس النتائج.

٢٥ - وأولاً، فإن الغايات غير محددة بمدة معينة ولا تُقاس كمّاً، وعلى ضوء ذلك لا يمكن استعمالها كوسيلة لقياس النتائج. وثانياً، فإن الأهداف هي، بالمقابل، محددة ومطلوب تحقيقها في وقت معين. وهي تشكل العنصر الرئيسي من

الاعتبار في تحديد مسؤولية مديري البرامج. ويرى الوفد مع وحدة التفتيش المشتركة أن المسألة يجب أن تنظر فيها اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق. وقد لا يشاطر الأمين العام رأيه الوارد في الفقرتين ٣٢ و ٣٣ من تقريره (A/55/456) حول الموضوع. فالعوامل الخارجية تشكل، حسب رأي الوفد، عنصراً مهماً ينبغي دراسته بطريقة معمقة.

٢١ - وبالنسبة لعدد من البرامج الفرعية، فإن العلاقة بين الموارد المطلوبة ومؤشرات الأداء غير واضحة المعالم. وينبغي أن توفر لتنفيذ كل برنامج وبرنامج فرعي الوسائل المالية والبشرية اللازمة من أجل تحقيق الإنجازات المتوقعة. والوفد السوري، مع تسليمه بأن بعض الأهداف لا يمكن تحقيقها في إطار دورة من دورات البرمجة، مثلما ذكر الأمين العام في الفقرتين ٨٢ و ٨٣ من تقريره، يعتبر أنه لا غنى عن إعطاء تحديدات واضحة للإنجازات المتوقعة ومؤشرات الأداء.

٢٢ - وذكرت وحدة التفتيش المشتركة، في الفقرة ٢٦ من تقريرها، أن المنظمات التي سئلت أقرت بصعوبة تطبيق طريقة الميزنة على أساس النتائج بالنسبة لبعض أبواب الميزانية البرنامجية. وهذه الملاحظة تبدو ذات صلة خاصة في حالة الأنشطة الرامية إلى تحقيق أسمى أهداف المنظمة، كالقضاء على الاستعمار أو العنصرية أو الفقر. وبالتالي فتطبيق هذه المبادئ التي تركز عليها هذه الطريقة ينبغي أن يقتصر على البرامج التي يمكن قياس نتائجها.

٢٣ - ويلاحظ الوفد السوري بارتياح تأييد الأمين العام لتوصية وحدة التفتيش المشتركة التي اقترحت إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية. وهو يرى أن فريقاً كهذا يمكنه مساعدة الدول الأعضاء على اكتساب فهم أفضل لمفهوم الميزنة على أساس النتائج.

والإشراف على أنشطة الأمانة وبرامج الأمم المتحدة، يكون من شأنه كفاءة استخدام موارد المنظمة على أفضل وجه.

٢٧ - السيد ساش (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال ردا على ملاحظات الوفود، إنه على مدى السنوات الثلاث التي انقضت منذ عام ١٩٩٧، وهو تاريخ المقترحات الأولى التي تقدم بها الأمين العام بشأن الميزنة على أساس النتائج، حرصت الأمانة العامة على إيضاح هذا النهج للمسؤولين، ومديري البرامج ومجموع الموظفين، علاوة على تبييد مخاوف الدول الأعضاء. وأعدت كراسات نموذجية وعدة وثائق أخرى (٥٠٠ صفحة) وذلك لتحسين إدراك هذا المفهوم الجديد في تنظيم العمل، وتهيئة الجو الملائم للتوصل إلى توافق آراء بهذا الشأن في الأمانة العامة واللجنة الخامسة. كما ركزت على عرض جديد للخطة المتوسطة الأجل المقترحة يتماشى مع ميزنة فترة السنتين على أساس النتائج.

٢٨ - وقال إن لدى البعض مخاوف بشأن الربط بين النتائج وحجم الموارد، إذ يخشون أن تستتبع أي أداء محيَّب للآمال ضغطا للميزانية. ولا يوجد أي شيء من هذا القبيل، إذ أن الميزنة على أساس النتائج محايدة في هذا الصدد. وثمة احتمال كبير أن يفضي تقييم النتائج إلى استنتاج أن الموارد التي حُصصت لم تكن كافية. والهدف منه في الواقع هو تحديد ما إذا كان ينبغي تغيير توجه البرامج بحيث تحقق الأهداف التي تحددها الدول الأعضاء.

٢٩ - وفيما يتعلق بصعوبة القياس الكمي للإنجازات، أقر السيد ساش بوجود مشاكل صعبة تصادف في بعض مجالات النشاط. وقال إن الأمانة العامة بذلت جهدها لحلها في الكراسات النموذجية، على سبيل المثال في نموذج الباب ٣ (الشؤون السياسية) من مشروع الميزانية البرنامجية لفترة

نظام الرقابة الإدارية لأعمال المنظمة. وتُقاس فعالية هذه الأخيرة فقط إذا ما أمكن نسبة نواتج عملها إلى الأهداف الموصوفة في برامجها. وتبعاً لذلك، يجب أن تكون الأهداف موصوفة بطريقة كمية ونوعية، إذ إن المسألة تكمن في معرفة ما إذا كانت الأهداف في البرامج الحالية يتحقق فيها هذا الشرط أم ما إذا كانت تغييرات جذرية يجب أن تسبق محاولة الأخذ بنظام الميزنة على أساس النتائج. ثالثاً، إن مقاييس النتائج المتوقعة يجب أن يُنص عليها بنفس لغة الأهداف. وأخيراً، المؤشرات التي هي أداة قياس النتائج، هي في أكثر الأحيان قاصرة بالنسبة لعمل المنظمة، بسبب تأثرها بأنشطة خارجية. وعلى سبيل المثال، نجد أن متوسط العمر المتوقع، المتخذ كمؤشر للنتائج التي تحققها المنظمة، يتأثر بسياسات الصحة العامة للدولة، وتحسن الغذاء أو البيئة، إلخ. والجدير بالذكر، في هذا السياق، أن الأمين العام، كما جاء في الفقرة ٣٠ من تقريره (A/54/456)، قد تخلّى عن مفهوم النتائج المتوقعة واستبدله بمفهوم الإنجازات المتوقعة، مما يدل ربما على اعتراف بصعوبة قياس النتائج بنسبتها إلى الأهداف.

٢٦ - وتطرّق تقرير وحدة التفتيش المشتركة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات المهمة، تتعلق خصوصاً بالنقاط التي، استناداً إلى تجربة المنظمات في هذا المجال، تتطلب عناية خاصة في أثناء النظر في اقتراح الأمين العام وهي: تدريب الرؤساء والموظفين، وتحديد الأولويات وضرورة تخفيض التوقعات العالية المرتقبة من وراء استخدام نهج الميزنة على أساس النتائج. وأهم توصية لوحدة التفتيش المشتركة هي التوصية بإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية على مستوى اللجنة الخامسة لدراسة إمكانات تحسين النهج قبل اعتماده. وفي الختام، وبالرغم من الصعوبات التي ذكرها وفد الجماهيرية العربية الليبية والتحفظات التي قد تكون لديه، فإن الوفد يسلّم بأنه لا بد من إنشاء نظام صارم للتحليل والرقابة

الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة. وتدرك الأمانة العامة أنه لا يمكن اعتبار الربح مقياسا للنجاح أو الفشل في المنظمة. ولذلك اقترحت نظاما معقدا من الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الأداء، ينبغي أن يتيح قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف.

٣٤ - وفيما يتعلق بأخذ البعض على الأمانة العامة عدم تحديدها موعدا لتحقيق الأهداف، أشار السيد ساش إلى أن هذه الأهداف نابعة مباشرة من الولايات المذكورة في قرارات الجمعية العامة، التي لا تعين دائما حدا زمنيا، بينما الإنجازات المتوقعة توافق مواعيد يلزم على مديري البرامج التقيد بها وعرضها في تقاريرهم عن الأنشطة.

٣٥ - وردا على طلب توضيحات بشأن الفقرة ٣٠ من تقرير الأمين العام (A/54/456)، أوضح أن الأخذ بعبارة "الإنجازات المتوقعة" هو حرصا على توحيد المصطلحات المستخدمة في إطار الميزنة على أساس النتائج. وستبذل الأمانة العامة ما في وسعها في المستقبل لتفادي استخدام تعابير مختلفة للإشارة إلى مفهوم واحد بعينه.

٣٦ - السيد الجمال (مصر): طلب تدوين الإيضاحات التي قدمها السيد ساش خطيا وتوزيعها على الوفود قبل بداية المشاورات غير الرسمية بشأن المسألة.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع) (A/54/483 و A/55/30 و A/55/526)

البند ١٢٥ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع) (A/55/9، و A/55/481؛ A/C.5/55/3)

٣٧ - السيد بايديس (كولومبيا): تكلم باسم مجموعة ريو، فأعاد التأكيد على أهمية النظام الموحد للأمم المتحدة والدور الأساسي الذي تؤديه لجنة الخدمة المدنية الدولية.

السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/54/456/Add.1)، حيث سعت جاهدة (الفقرة ٣ - ٢٥) إلى تحديد المؤشرات الكمية.

٣٠ - وأضاف أن البعض تساءل عن حرية التصرف المطلوبة لمديري البرامج: ولا يتعلق الأمر بتوسيع نطاق حرية التصرف المتروكة للأمين العام المخول بالفعل نقل الاعتمادات فيما بين أبواب الميزانية، وإنما بتمكين مديري البرامج من الإفادة منها بصورة كاملة.

٣١ - وبالنسبة للعوامل الخارجية، ذكر أن المسألة تتعلق بالإشارة إليها منذ البداية أكثر مما تتعلق بتحديد كمها، وذلك بغية تحقيق أقصى فهم لهذه البرامج، مع تعديل بعض الأنشطة التي ما زالت في مرحلة التخطيط لتتفق مع الاحتياجات، من أجل تفادي أي إهدار للموارد. لكن من الأهمية بمكان، بالنسبة للأجهزة الحكومية الدولية مثلما بالنسبة لمديري البرامج، معرفة العوامل الأكثر تأثيرا في الإنجازات. وهذا السبب وراء عرضها في الكراسات النموذجية، فيما يتعلق بكل من البرامج الفرعية، قبل ذكر الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الأداء.

٣٢ - وردا على الوفود التي تشكك في أن جميع البرامج الفرعية مهياة لوضع مؤشرات للأداء، أوضح أن النهج الذي تتبعه الأمانة العامة ووافقت عليه لجنة البرنامج والتنسيق يتمثل في تحديد مثل هذه المؤشرات كلما أمكن ذلك. ومن ثم يعود للدول الأعضاء أن تقرر ما إذا كانت هذه المؤشرات مجدية وذات صلة ويجب الاحتفاظ بها طوال فترة تنفيذ الميزانية البرنامجية، أم أنه يجب على العكس التخلي عنها.

٣٣ - وإذ لاحظ أن بعض الوفود قد أبدت تحفظاتها على انطباق مبادئ الميزنة على أساس النتائج على منظمة لا تستهدف الربح، أوضح السيد ساش أن المبادئ المأخوذ بها مستمدة من أمثلة عدة أخذت من القطاع العام والقطاع الخاص على السواء. فلا بد في الواقع في هذين القطاعين من

الاستراتيجية الطويلة الأجل تحترم المعايير الأربعة المحددة التالية: الأمان والربحية والسيولة والقابلية للتحويل.

٤١ - السيدة جمان (الولايات المتحدة الأمريكية): أشادت بموظفي منظمات النظام الموحد، الذين يعملون بتفان في ظروف صعبة، بل وخطرة. ويجب أن تحرص لجنة الخدمة المدنية على أن يكون بوسع كل من المنظمات على توظيف المتخصصين الذين تحتاج اليهم لتنفيذ ولايتها.

٤٢ - وأعربت عن تأييد الوفد الأمريكي بصفة عامة للتوصيات التي تقدمت بها اللجنة في تقريرها، على ألا تستتبع آثارها المالية أي تجاوز لمجموع الميزانية المقررة لفترة السنتين الحالية (ملياران و ٥٣٦ مليون دولار).

٤٣ - وقالت إن إطار إدارة الموارد البشرية المقترح في تقرير اللجنة ينطوي على أول عناصر الاستجابة الواعدة للمشكلة التي يطرحها تنوع احتياجات منظمات النظام الموحد. وفي الواقع، فإن هذا الإطار بفعل تمييزه بين المجالات التي تعتبر مركزية وغيرها من المجالات، بمنح كل واحد منها حرية التصرف الضرورية. والوفد الأمريكي يتطلع إلى التقارير القادمة التي ستقدمها اللجنة بشأن وضعه موضع التنفيذ. وهو يقر بضرورة تحديث معايير السلوك الواجب على الموظفين الدوليين تطبيقها ويتوقع أن يقدم مشروع المعايير المنقح إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

٤٤ - وفيما يتعلق بالنظر في نظام الأجور والاستحقاقات، يطلب الوفد الأمريكي إيضاحات بشأن اللجنة التوجيهية التي ستنشأ لفترة سنتين كيما تتولى، بالتنسيق مع رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية، الإشراف على مجموع الأعمال المتعلقة بهذه المسألة، لا سيما الإجراء الذي يُتبع لتقديم توصياتها إلى فريق عامل مفتوح العضوية. (A/55/30، الفقرة ٤٤). وهو يحيط علماً بشواغل الموظفين إزاء توسيع نطاقات الأجور

وأعرب عن تأييد المجموعة للتوصيات الواردة في تقرير تلك اللجنة (A/55/30). وقال إن موظفي المنظمات هم ذعرها: لذلك لا بد لها أن تقدم شروط عمل تنافسية تتيح لها أن تضمن استخدام الأشخاص الأكثر كفاءة وتدريباً.

٣٨ - وأضاف أن مجموعة ريو تلاحظ مع الارتياح اقتراح لجنة الخدمة المدنية الدولية في أحد مرفقات تقريرها وضع إطار متكامل لإدارة الموارد البشرية في جميع المنظمات التي تطبق النظام الموحد، ويجب متابعة تطبيق مختلف العناصر المكونة لهذا الإطار متابعة دقيقة لضمان مساهمته في نجاح الإصلاحات الرامية إلى زيادة الفعالية في هذا المضمار.

٣٩ - وذكر أن رفاه الموظفين وأمنهم يشكلان شاغلين كبيرين فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية. وإن المجموعة، إذ تأسف للحوادث التي حصلت مؤخراً، تحرص على التذكير بأنه يلزم على جميع الدول حماية موظفي الأمم المتحدة في مختلف أماكن تعيينهم. وتأكيداً منها على أهمية تعدد اللغات في إطار الأمم المتحدة، تشير إلى أن لجنة الخدمة المدنية الدولية آثرت النظر في مسألة أخذ المعارف اللغوية في الاعتبار في إطار أوسع من مجرد نظرها في نظام الأجور والاستحقاقات وتصر على ضرورة توخي حوافز حقيقية لدراسة اللغات. وأخيراً، وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن تعزيز الخدمة المدنية الدولية (A/55/526)، تعلن المجموعة من جديد أنه يجب على لجنة الخدمة المدنية المشاركة في كل بحث لولايتها وتكوينها.

٤٠ - وبالنظر إلى أن المعاشات التقاعدية عنصر أساسي من شروط الخدمة، تشيد مجموعة ريو بمجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، التي أفضت السياسة التي تتبعها في التعيين إلى النتائج الممتازة المذكورة في تقرير الصندوق (A/55/9). فالحصول على معدل مردود إيجابي على امتداد ١٨ فترة متعاقبة دليل على أن

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(A/55/482 و A/55/516)

٤٧ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية (A/55/516) المتعلق بمشروع الميزانية المنقحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/55/482). ويبلغ المجموع الإجمالي للتقديرات التي قدمها الأمين العام ٧٠٠ ٥٣٥ ٢٢٥ دولار، بما يمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ٧٥٨ ٨٦ دولار على الاعتماد الأصلي، ويرجع ذلك بصورة خاصة إلى زيادة قوام البعثة المأذون به (من ٥١٣ ٤ فردا إلى ٧ ٩٣٥ فردا) التي قررها مجلس الأمن. وتوصي اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٢ من تقريرها الجمعية العامة بفتح اعتماد إضافي بمبلغ إجمالي يعادل هذه الزيادة، على النحو الذي اقترحه الأمين العام.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

ويشير إلى أنه يجب عدم تصنيف الوظائف وفقا لمؤهلات شاغليها، بل فقط على أساس الصلاحيات والمسؤوليات النابعة من تحديد وظيفة كل منهم. وقبل الشروع في إجراء أي تغيير في مجال إدارة الموارد البشرية، ينبغي مقارنة ما ينطوي عليه من حسنات وسيئات.

٤٥ - ونظرا لضرورة موازنة ممارسات المنظمات على مستوى منحة التعليم، يؤيد الوفد الأمريكي توصية اللجنة الواردة في الفقرة ٨١ (أ) من تقريرها. وهو، إذ يشير إلى التحقيق الذي أجراه مؤخرا مكتب خدمات الرقابة الداخلية على سبيل الوقاية، يطلب من إدارة كل من المنظمات التأكد من وجود عمليات رقابة داخلية كافية من أجل تجنب أي إساءة استخدام لأحكام النظام الموحد المتعلقة باستحقاقات منحة التعليم وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بأعباء الأسرة.

٤٦ - وقالت إن الوفد الأمريكي يتفق مع اللجنة على أنه يجب تحسين الطرائق التي نتجت بها معادلة الرتب مع الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة. وهو من عداد الوفود التي تحبذ إجراء دراسة للجنة الخدمة المدنية الدولية تشارك فيها هذه الأخيرة، ويحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن هذه المسألة، ويرى مثله، أن أحد أهداف هذه الدراسة يتمثل في تحديد الطريقة التي يمكن للجنة أن تساهم بها في عملية الإصلاح. ويجب أن تعد هذه الدراسة بمشاركة كاملة من الأطراف المعنية الثلاثة - وهي الدول الأعضاء، والرؤساء التنفيذيون والموظفون - وأعضاء اللجنة ومتخصصين في إدارة الموارد البشرية.